التعليل الصوتي لظاهرة الحذف
في بنية الكلمة

إعـــداد

الباحثة/ دعاء علي الشمراني
محاضر في كلية العلوم والآداب فرع الكامل
قسم الدراسات الإسلامية والمهارات اللغوية

Email:Daalshomrani@uj.edu.sa

DOI:10.21608/aakj.2023.211308.1463

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٥/١٥م

تاريخ القبول : ٢٠٢٣/٥/٢٢م

ملخص:

تسلط الدراسة الضوء على أوجه التعليل الصوتي لظاهرة الحذف في بنية الكلمة، وذلك من خلال التحليل الفونولوجي الحديث، وناقشت ذلك في أربعة محاور، تناول الأول منزلة التعليل الصوتي في الدرس الصرفي التراثي والمعاصر، وجاء الحديث في المحور الثاني عن تعليل مسائل حذف قاعدة المقطع، كحذف قاعدة الفعل الأجوف وقاعدة المضارع المثال الواوي، ثم انتقل الحديث في المحور الثالث عن تعليل مسائل حذف قمة المقطع، كحذف قمة الاسم المنقوص المجموع جمع مذكر سالم، وأخيرًا تناول المحور الرابع تعليل مسائل حذف المقطع كاملًا من البنية، كما في حذف مقطع مضارع الفعل المزيد بالهمزة.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعين على وصف الظاهرة وتشخيصها ومن ثمَّ تحليلها وفقًا للنموذج المعتد به في الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أنَّ ما بين التعليل الصرفي التراثي والتعليل الصوتي الحديث من اختلاف في بعض مسائل الحذف ربما يرجع في كثير منها إلى اعتماد الدراسات اللغوية الحديثة على نتائج التحليل الصوتي في دراستها للصرف، في حين أن الصرفيين كانوا يؤسسون قواعدهم على المكتوب من الكلمات.

الكلمات المفتاحية: بنية، حذف، تعليل، مقطع، قمة، قاعدة، مزدوج صوتي

Abstract:

The study sheds light on aspects of phonemic explanation for the phenomenon of deletion in word structure, through phonological analysis of sounds, and discussed this in four axes. In the third axis, the discussion moved on to explain the issues of deleting the top of the syllable, and finally the fourth axis dealt with the explanation of the issues of deleting the entire syllable from the structure.

The study relied on the descriptive approach, which helps to describe and diagnose the phenomenon and then analyze it according to the model used in the study.

The study concluded that the difference between the traditional morphological reasoning and the modern phonetic reasoning in some issues of deletion may be due in many of them to the reliance of modern linguistic studies on the results of phonetic analysis in its study of morphology, while the morphists were basing their rules on written words.

المقدمة:

الحمد لله على واسع فضله، وسابغ نعمته، والصلاة والسلام على خير البرية، وإمام البشرية، وأفصح من نطقَ بالضاد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلَّم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فقد أثبتت الدراسات اللغوية القديمة والحديثة بما لا يدع مجالًا للشك أن أي تغيُّر في بنية الكلمة هو تغير في الأصوات، وأن التغيرات الصوتية تنتظم عادة وفق قوانين ثابتة لا تتجاوزها اللغة ولا تحيد عنها، وهذا ما يفسر اهتمام علماء اللغة بالدرس الصوتي، وعدِّهم إياه نواة للبحث اللغوي وركيزة أساسية من ركائزه، ولأن المباحث الصوتية سبقت بقية مستويات الدرس اللغوي كالمستوى الصرفي والنحوي والدلالي، كان لابد من أن تظفر بحيز وافر من الدراسات والبحوث الجادة.

وتعدّ الدراسات الصوتية الحديثة أحد أهم أعمدة التعليل والتفسير لكثير من ظواهر اللغة المختلفة، ولعل الظواهر الصرفية التي تعتري بنية الكلمة هي أولى الظواهر التي تحتاج إلى تفسيرات منطقية وفق معطيات علم الأصوات، ومن هنا كانت هذه الدراسة الموسومة بـ (التعليل الصوتي لظاهرة الحذف في بنية الكلمة) لتصب في مجموع الدراسات الحديثة القائمة على مبدأ الجمع بين معطيات الدرس الصوتي وعلم التصريف العربي؛ خدمةً لهذين العلمين، وإثراءً لمجالات البحث العلمي.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

يمكن صياغة المشكلة في سؤال عام، هو: من خلال مبادئ التحليل الفونولوجي ما أوجه التعليل الصوتي لظاهرة الحذف في بنية الكلمة؟.

وينبثق عن هذا السؤال أسئلة أخرى فرعية، هي:

- أين يقع التعليل الصوتي بين الدراسات الصرفية التراثية والمعاصرة؟

- ما جوانب التعليل الصوتي لحذف قمة المقطع من بنية الكلمة؟
- ما جوانب التعليل الصوتي لحذف قاعدة المقطع من بنية الكلمة؟
- ما جوانب التعليل الصوتي لحذف مقطع من بنية الكلمة؟

وبالإجابة عن هذه التساؤلات تتحقق الأهداف التالية:

- التعرف على منزلة التعليل الصوتي بين الدراسات الصرفية التراثية والمعاصرة.
- الكشف جوانب التعليل الصوتي لحذف قمة وقاعدة ومقطع من بنية الكلمة.
- الوقوف على مبادئ التحليل الفونولوجي في مسائل الحذف وتأثير ذلك على البنية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث واستقصاء الدراسات السابقة حول التعليل الصوتي والصرفي لظواهر التغيير في بنية الكلمة تمَّ الوقوف على الدراسات التالية:

للباحث المؤلف عادل نذير بيري الحساني دراستان سابقتان، هما:

١- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث - قراءة في كتاب سيبويه-، (كتاب مطبوع) الطبعة الأولى، بغداد، ديوان الوقف السني، سنة ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

عُني الكتاب برصد مكامن التعليل الصوتي في كتاب سيبويه، وخصائصه وإيضاح ما عُلق به من مستويات التعليل اللغوي كالتعليل النحوي والصرفي، واتجاهاته في كتاب سيبويه، كما تناول الكتاب أبرز جوانب التعليل الصوتي عند سيبويه على مستوى الصفات والمخارج، وعلى مستوى الصوائت وما يتصل بها من مباحث الإمالة والإعلال، ومستوى الصوامت وما يتصل بها من مباحث الإبدال والإدغام.

٢- التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال في كتاب المقتضب للمبرد (ت٢٨٥م) قراءة في ضوء علم اللغة الحديث، (بحث علمي منشور) مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد السادس، السنة الثالثة ٢٠١٢م.

يرمي هذا البحث إلى مراقبة آلية التعليل المرافقة لمسائل الإعلال الواردة في كتاب المقتضب، فبعضه جاء ضمن باب الإبدال وبعضه جاء في أبواب مستقلة، وعليه فقد جاء البحث ليبرز غاية العلة المرافقة لمظاهر الإعلال وقواعده كالتخفيف والتمييز بين الأبنية وبيان الأصل الذي ينحدر منه الصوت.

- التعليل الصرفي للدراسات اللغوية العربية الحديثة، الباحث: أحمد صفاء عبد العزيز العاني، (بحث علمي منشور) العراق مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الأول، سنة ٢٠١٥م.

يهدف البحث إلى الكشف عن أصول التعليل الصرفي عند المحدثين من اللغويين، وبيان مناهجهم وأدواتهم التي يستعينون بها في هذا الميدان، مع دراسة لبعض النماذج التعليلية عند المحدثين ومقارنتها إلى ما كان عند القدماء من الصرفيين، وتوصل البحث إلى أن الدراسة الصوتية للغة العربية كانت عماد وأُس التعليل في الدراسات الحديثة، مع عدم إغفال جهود القدماء في هذا الباب.

- أثر التشكيل الصوتي في ترجيح التعليل الصرفي، الباحثان: كاطع جار الله، كاظم عجيل، (بحث علمي منشور)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد التاسع والثلاثين، سنة ٢٠١٨م.

تبَنَّى البحث دراسة المسائل الصرفية التي اختلف القدماء في تفسير تغيراتها الصوتية، وذلك ضمن معطيات الدرس الصوتي الحديث؛ بغية الوصول إلى رأي صحيح في تحليل هذه المسائل؛ إذ سيتضح أن بعض هذه الآراء توافق الرأي الحديث، بينما يبتعد بعضها الآخر عنها.

- **التعليل الصوتي عند ابن جني قراءة في كتابي (الخصائص) و (سر صناعة الإعراب)، الباحث: بونيف أحمد، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة جيلاس ليابس/ سيدي بلعباس، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، سنة ٢٠١٨-٢٠١٩م.**

تهدف الأطروحة إلى بسط فكر ابن جني الصوتي، ومنهجه التعليلي؛ لتوضيح الأسس المعرفية عند العرب، خاصة النحاة منهم في وضع التوجهات الصوتية الصرفية والنحوية وحتى الدلالية منها، ومدى ثباتها أو ضعفها أمام معطيات الدراسة الصوتية القديمة والحديثة، كما تطرقت إلى خصائص التعليل الصوتي للمخارج والصفات، ثم أبرز ملامح التغيرات الصوتية لمظاهر الإبدال والاشتقاق والإمالة والإدغام والإعلال وغيرها، وأخيرًا خُتمت بتعليلات ابن جني الصوتية واللغوية للقراءات المتواترة والشاذة.

- **الإعلال بين التعليلين الصرفي والصوتي، الباحث: صيوان خضير خلف، (بحث علمي منشور)، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، المجلد الثامن والثلاثين، العدد الرابع، السنة ٢٠١٣م.**

يتناول البحث جوانب الاختلاف بين الأصواتيين والصرفيين في كثير من مواضع الإعلال، ويُرجع أسباب الاختلاف هو اعتماد الصرفيين على الدراسة الوصفية والتقريرية، والاهتمام بالشكل دون النطق، وقسمت الدراسة على مظاهر الإعلال الثلاثة (القلب – النقل– الحذف)، وأقام تعليلات مظاهر الإعلال الثلاثة على قواعد صوتية كالازدواج والانزلاق وغيرها.

الفرق بينها وبين هذه الدراسة:

تناولت بعض الدراسات السابقة التعليل الصوتي من خلال مدونات معينة، ككتاب سيبويه والمبرد وابن جني وهدفهم في ذلك استقراء تلك المدونات للوقوف على الجوانب الصوتية لديهم بشكل عام، ودراسات أخرى أخذت توازن بين تفسيرات التراث

العربي للتغيرات الصرفية التي تطرأ على الكلمة ومعطيات علم الأصوات الحديث؛ بغية الوصول إلى نقاط الاختلاف والاتفاق بين تفسيرات القدماء والمحدثين، بينما هذه الدراسة الموسومة بـ (التعليل الصوتي لظاهرة الحذف في بنية الكلمة) تُعنى بدراسة بنية الكلمة الداخلية التي تعرضت لحذف أحد أصواتها ببيان أوجه التعليل الصوتي فيها وتفسيرها وفقًا لمبادئ التحليل الفونولوجي الحديث، ولم تجد الباحثة – في حدود اطلاعها– دراسة تفرد الحذف في بنية الكلمة بالتحليل والوقوف على جوانب التعليل الصوتي فيه وفق ما ذُكر آنفًا وما سيذكر لاحقًا.

منهج الدراسة:

لا شك أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المناسب الذي يُعتمد قصد الإحاطة بأهم جوانبه، ومن هنا اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعين على وصف الظاهرة وتشخيصها ومن ثمَّ تحليلها وفقًا للنموذج المعتد به في الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

المقطع: وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعًا بصائت، أو حيث تنتهي السلسة المنطوقة قبل مجيء القيد.

القاعدة: هي موضع الصامت في المقطع وأول عنصر فيه، وقد ينتهي المقطع به أيضًا ويسمى مغلق.

القمة: هي موضع الحركة (الصائت) في المقطع والعنصر الإلزامي له، وسميت بذلك لكونها الجزء البارز الذي يمثل قمة المقطع ويحتكر النبر لأنه الأعلى إسماعًا.

المزدوج الصوتي: تتابع الحركة وشبه الحركة (الواو أو الياء) في مقطع واحد، وفي العربية لا يوجد إلا مزدوجان صوتيان هما: (ـَـ و) ، (ـَـ ي).

واقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها وفقًا للأهداف المرجوة ووفقًا لطبيعة مواضع الحذف في البنية مصنفةً في أربع محاور، فأما المحور الأول فتناول منزلة التعليل الصوتي في الدرس الصرفي التراثي والمعاصر، وجاء الحديث في المحور الثاني عن تعليل مسائل حذف قاعدة المقطع، كحذف قاعدة الفعل الأجوف وقاعدة مضارع المثال الواوي، ثم انتقل الحديث في المحور الثالث عن تعليل مسائل حذف قمة المقطع كحذف قمة الاسم المنقوص المجموع جمع مذكر سالم، وأخيرًا تناول المحور الرابع تعليل مسائل حذف المقطع كما في حذف مقطع مضارع الفعل المزيد بالهمزة، ثم انتهت الدراسة بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج.

أولا/ التعليل الصوتي في الدرس الصرفي التراثي والمعاصر:

١-١- في مصطلح التعليل وأهميته:

العِلَّةُ لغةً: الحَدَث يَشْغَل صاحبَه عن حاجته، كأَنَّ تلك العِلَّة صارت شُغْلاً ثانياً مَنَعَه عن شُغْله الأَول، وفي حديث عاصم بن ثابت: ما عِلَّتي وأَنا جَلْدٌ نابلٌ؟ أَي ما عذْري في ترك الجهاد ومَعي أُهْبة القتال، فوضع العِلَّة موضع العذر، وفي المثل: لا تَعْدَمُ خَرْقاءُ عِلَّةً، يقال هذا لكل مُعْتَلٍّ ومعتذر وهو يَقْدِر[١]، وهي عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف[٢]، وفي الاصطلاح يعني التعليل بيان علة الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على غير المعلول[٣].

والتعليل اللغوي في مراحله المتقدمة منذ القرن الثاني الهجري كان يتمثل في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية، ويعتبر الخليل من ألمع العلماء وأعمقهم غورًا في اكتشاف العلل اللغوية، فكل ظاهرة نحوية كلية كانت أو جزئية لابد لها من علة عقلية، ثم جاء بعد الخليل مجموعة من العلماء وكانت لهم

مؤلفاتهم عن العلل والترجيح بينهما[٤] ،خاصة في تلك المرحلة التي شهدت بداية دخول كتب المنطق والفلسفة، ونقلها إلى العربية، مما كان له تأثير كبير في علوم العربية؛ إذ بدا تأثير المنطق والفلسفة جليًّا في العلل.

ويهتم التعليل اللغوي أساسًا بالحالات الإعرابية لأواخر الكلمات، إلى جانب كثير من الظواهر اللغوية الأخرى كحذف بعض حروف الكلمة، أو استبدال حرف بحرف، أو تغيير صيغة الكلمة، وغير ذلك من الظواهر الأخرى[٥]، ومن اهتمام علماء اللغة بالتعليل تعدد وسائلهم المستخدمة في تعليلاتهم، وتنوعت هذه التعليلات في المباحث اللغوية بشكل عام، والمباحث الصوتية بشكل خاص.

١-٢- بين التعليل الصرفي والصوتي:

وفي المرحلة التي كان فيها علمي النحو والصرف متلازمان وامتزجت القضايا النحوية بالقضايا الصرفية والصوتية، شغلت الدراسات الصوتية صفحات أمهات الكتب النحوية، فقد كان البحث الصوتي عند سيبويه وسيلة من وسائل التحليل الصرفي في المقام الأول؛ إذ لاحظ صيغًا صرفية كثيرة لا يمكن تفسيرها إلا في ضوء المعايير الصوتية[٦]، ونتيجة لذلك ألصق القدماء التعليل النحوي بالأحكام اللغوية الأخرى كالصرفية والصوتية وغيرها، ولعل ما قادهم إلى ذلك تغليبهم النحو على بقية مستويات اللغة الأخرى كونه انتحاء سمت كلام العرب، والجزء التركيبي الأكبر من المنظومة اللغوية.

وحيث اختلفت طبيعة كل علم من العلوم العربية وأهدافها وحدودها المنهجية استقلت عن بعضها البعض، فكان لكل مستوى لغوي صوتي أو صرفي أو نحوي اتجاهات وقواعد وأقيسة وعلل خاصة، ويعد كتاب التصريف للمازني أول كتاب صرفي

مستقل ينطوي على أنواع من العلل، ومنها علة الاستثقال والاستخفاف والالتباس، والقرب والبعد من الطرف، والبقاء على الأصل الواحد، والاخذ بالنظير، والقلة والكثرة، وحمل الأصل على الفرع[٧]، ولأن الصرف أو التصريف بمعناهما العلمي والعملي مجاله بنية الكلمة المفردة التي ليست بإعراب ولا بناء، فإن التعليل الصرفي لا يكاد يخرج عن كونه بيان العلل والأسباب الموجبة للتغيرات التي تنال البنية اللفظية جرَّاء الإبدال أو الحذف أو الزيادة أو النقصان وغير ذلك مما يثري اللغة من حيث تنوع الصيغ وزيادة الألفاظ[٨].

والعلل الصرفية التي اعتل بها الصرفيون كثيرة ومتنوعة بتنوع وكثرة الظواهر اللغوية التي عالجوها، فقد أوصلها أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) إلى خمس وعشرين علة وهي: "علة الإتباع، وعلة الاستغناء، وعلة الاشتقاق، وعلة الاضطرار، وعلة الإلحاق، وعلة الاطراد، وعلة أمن اللبس، وعلة الأولية، وعلة التخفيف، وعلة النسبية، وعلة التضاد، وعلة التوهم، وعلة التعويض، وعلة التضارب، وعلة توالي الامثال، وعلة الجواز، وعلة الحمل، وعلة الفرق، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة المجانسة وعلة المجاورة، وعلة التطير، وعلة عدم النظير، وعلة الوجوب أو اللزوم"[٩]، وهي تعليلات لا تسلم من النقد عند المشتغلين بالدراسات اللسانية الحديثة؛ لكونها تبتعد عن الوصف المحض لظاهر اللغة وتغوص في بناء التأويلات والتفسيرات التي لا وجود لها.

وحين كان التعليل آنذاك في سياق الصناعة اللغوية والتقعيد لضوابط اللغة عدّوه أحد أركان القياس الأربعة وهي: الأصل والفرع والعلة والحكم، والعلة هي السبب الذي من أجله استحق المقيس حكم المقيس عليه، وهو أمر طبيعي في ظل الظروف الموضوعية والعلمية التي مرت بها الدراسات الإنسانية، في حين أن التعليل في الدراسات الحديثة يكاد يخرج من هذا المفهوم الذي ينطوي تحت بيان السبب إلى تفسير الظاهرة تفسيرًا علميًا، فيه برهان على صحة القواعد التي تنتج مختلف الظواهر اللغوية، بمعنى أنها تقوم على تفسير أحكام لغوية مقررة مسبقًا في ضوء نظريات لغوية

حديثة؛ لأن غايته هي اكتشاف مبادئ موحدة تفسر معايير الصحة اللغوية في أي لغة من اللغات البشرية.

ومن هنا جاءت العلة الصرفية الصوتية عند المحدثين وتعني الكشف عن التفسيرات الكامنة وراء الظواهر التركيبية للكلم من خلال علم الأصوات الحديث ومعطياته المختبرية، يقول العاني: "التعليل الصرفي الحديث لها غايتان، الأولى: تفسيرية، وهي تفسير الظواهر اللغوية بحسب المعطيات التي أنتجتها معامل الصرف ومختبراتها الحديثة، والغاية الثانية: هي دراسة كل لغة على حدة بمنهج علمي يقوم على مبدأ الوصف أولًا، ثم التحليل الذي يكشف عن العلاقات المختلفة لهذه اللغة ثانيًا"(١٠)، وهو ما يسمى في الدراسات اللسانية الحديثة (المورفونولوجيا) ويتناول البنية ممثلة في الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية المنتظمة داخلها.

ولعل من المنطلقات الأساسية التي ينطلق منها الدرس اللغوي الحديث تنظيرًا وتطبيقًا التراث العربي؛ إذ فطنت العرب إلى البحث الصوتي منذ بداية تدوينه، ولم يكن عشوائيًا أو اعتباطيًا، بل كان مصبوغًا بصبغة منهجية علمية وصفًا وتحليلًا، ولقد تميز البحث الصوتي في جانبين أساسيين، الأول منهما: المنهج العلمي الذي سلكه علماؤنا في معالجة الظواهر الصوتية في بنيتي الأسماء والأفعال، والثاني: الموضوعات العلمية المتنوعة التي عالجوها، ونتائج تحليلاتها الصوتية التي توصلوا إليها في صورة قواعد صوتية صرفية(١١)، ومن ذلك منهجهم المتبع في عرض الأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وتقديمها على أبواب الإدغام والإبدال.

واستنادًا على ما سبق جاء الدرس الصرفي الحديث منطلقًا مما جاء في التراث وكذلك من معطيات الدرس الوصفي الحديث ونظرياته اللغوية، الأمر الذي دعا عددًا من العلماء المحدثين إلى ضرورة المطالبة بتوظيف مبادئ علم الأصوات في تحليل البنية العربية، ومنها ما قام به الطيب البكوش في كتابه (التصريف العربي من خلال

علم الأصوات الحديث)، وكذلك عبد الصبور شاهين في (المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة للصرف العربي)، ودزيرة سقال في (الصرف وعلم الأصوات)، وعبدالقادر عبد الجليل في (علم الصرف الصوتي)، والكثير من المدونات التي تصب في مثل هذا النوع من الدراسة وتطورت مع تطور الدراسات اللسانية بحلول القرن العشرين.

وكل هذه الدراسات تصب في إيجاد قانون ينضوي تحته عدد كبير من الظواهر الصوتية التي يحكمها مبدأ (التعليل) أو التفسير –كما أسلفنا–، ليكون باستطاعته أن يفسر عددا من التغيرات الصوتية التي تتعلق ببنية الكلمة، وسيظهر في الصفحات التالية نماذج من تلك التعليلات التي تتعلق بظاهرة الحذف التي تتعرض لها البنية.

١–٣– التعليل الصوتي للحذف:

إن المنطقة التي تستطيع الدراسات اللغوية الحديثة أن تتحرك فيها أو تكون موضع الدراسة هي تلك التي لا تمس ثوابت العلم القائم، ولا نظريته المتمثلة في أبوابه الرئيسية، ذلك أن "الدراسات اللغوية العربية لها ثوابت ومتغيرات، أما الثوابت فتتمثل في الأبواب النحوية والصرفية المعروفة، وأما المتغيرات فتتمثل في طرق التأويل والتعليل، واللغويات العربية بثوابتها ومتغيراتها ابتكار عربي صِرف، غير أنه إن كان ثمة تأثير فإنه في المتغيرات دون الثوابت"[١٢]، ومن ثوابت الأبواب الصرفية باب الإعلال، وقد تجاذبت تفسيرات مسائله القدماء والمحدثين كلًّا بحسب رؤيته ومنهجه، ويعد المنهج الصوتي أحد أهم منابع التعليل والتفسير لظواهر الإعلال؛ بغية تسليط الضوء على السياقات الصوتية التي تشغلها أصوات العلة، والكشف عن التعليل الصوتي الذي تستند إليه كل قاعدة صوتية.

ولأن الحذف أحد أهم الثوابت والظواهر الصرفية في باب الإعلال فقد تنوعت تعليلاته وفقًا لتنوع السياقات الصوتية التي تقع فيها أصوات العلة، والمقصود

بالحذف[١٣] هنا هو ذلك التغيير الذي يطرأ على شكل بنية الكلمة عند "إسقاط حرف من حروف الكلمة الأصول، فينقص من بنائها، ويحصل التغيير فيها"[١٤]،ولا يفهم من الحذف على معنى أن عنصرًا كان موجودًا في الكلام ثم حذف بعد وجوده، ولكن المعنى الذي يفهم من كلمة الحذف ينبئ أن يكون هو الفارق بين مقررات النظام اللغوي، وبين مطالب السياق الكلامي الاستعمالي[١٥]،فنظام اللغة مثلًا يقرر أن إسناد الماضي المجرد إلى ضمير متحرك يقع تحت قانون توفير الجهد وتقليص توالي المقاطع المتشابهة القائم على إسقاط قمة اللام قبل إلحاق الضمير المتحرك بها، وهذا من دواعي الذوق الاستعمالي الخاص بالنسيج الصوتي للغة العربية.

وعلة الإعلال بالحذف على وجه الإجمال كثرة الاستعمال لهذه الظواهر الصوتية، فما يدور كثيرًا في لسان العربي من تراكيب وصيغ يؤدي دورانها إلى بعض التغيير في الكلام كالحذف والزيادة والتقديم وما يتصل بذلك من صور التغير[١٦]، وعليه فالبنى الصوتية الأكثر حضورًا وترددًا في الكلام تكون "عرضة لظواهر لغوية نسميها حينًا إبدالًا وحينًا إدغامًا، وقد تتعرض للسقط في الكلام"[١٧]، وتعد الصوائت القصيرة والطويلة (أصوات العلة وأبعاضها) الأكثر حضورًا وترددًا في السياقات الصوتية مما يعرضها للحذف أو السقط من بنية الكلمة اسمية كانت أو فعلية.

وفيما يلي من فقرات سيتم عرض ومناقشة جوانب التعليل الصوتي الخاصة بحالات الحذف الإعلالي، ولأن طبيعة الدراسة صوتية ومستندة على مبادئ التحليل الفونولوجي ارتأيت أن أصنفها بما يتوافق مع نظرية المقطع الذي يعرَّف بكونه "قمة إسماع غالبًا ما تكون صوت علة، مضافًا إليها أصوات أخرى عادةً تسبق القمة أو تلحقها، أو تسبقها وتلحقها"[١٨] ، وعليه ستصنف جوانب الحذف الإعلالي وفقًا لأقسام المقطع (القمة – القاعدة) إلى ثلاثة أقسام[١٩] كالتالي:

- التعليل الصوتي لحذف القاعدة.
- التعليل الصوتي لحذف القمة.
- التعليل الصوتي لحذف المقطع.

وقبل أن نتطرق إلى تفصيل جوانب التعليل الصوتي لحالات الحذف يجدر بنا أن نبين باختصار الطبيعة الصوتية لأصوات العلة:

١-٤- الطبيعة الصوتية لأصوات العلة:

أطلق القدماء من صرفيين ونحويين مصطلح العلة على أصوات المد واللين، والبنية المتضمنة أحد هذه الأصوات تسمى (معتلة) ويرمون من اختيار هذا المسمى الإشارة إلى الطبيعة الخاصة لهذه الأصوات من التغير وعدم الثبات، وهي تمثل بابًا واسعًا من الظواهر اللغوية أسموه باب (الإعلال)، يقول الاستراباذي عن أصوات العلة: "لا تصح ولا تسلم، بمعنى أنها تتغير ولا تبقى على حالها في كثير من المواضع عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والصامت، فهي – كما يقال- كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالًا بحال"(٢٠)، وهذا المبدأ قد اتفق عليه القدماء والمحدثون، غير أن الاختلاف الحاصل بينهما يكمن في معرفة الطبيعة الصوتية لتلك الأصوات، فالقدماء اعتمدوا على الرسم الكتابي في تفسير الظواهر الصرفية خاصة فيما يتعلق بالحرف والحركة، وحينما نتحدث عن الحرف هنا نقصد به أحد أصوات العلة (الألف والواو والياء) التي عدّها القدماء حروفًا ساكنة تسبق كل واحدة منها حركة من جنسها، فالألف تسبقها الفتحة، والواو تسبقها الضمة، والياء تسبقها الكسرة، وهذا التصور لأصوات العلة يعارضه تمامًا المحدثون الذين يعتمدون على مبادئ علم الأصوات الحديث على نحو من التجريد النطقي التام، إذ يَرَوْنَ أن الألف ماهي إلا فتحة طويلة (أي فتحتين قصيرتين ـَ ـَ) والواو ضمة طويلة (ـُ ـُ) والياء كسرة طويلة (ـِ ـِ)، بالرغم من

ان ابن جني قد فطن إلى أن الحركات أبعاض حروف المد، لكن هذه الملاحظة لم يكن لها أثر في تقعيد المسائل اللغوية عند القدماء حيال هذه الحركات الطويلة، إذ قال: " اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، هي الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو"[٢١]، وهو بهذا قرّر أن الفرق بين حرف العلة (المد) والحركة هو الفارق الزمني في النطق فقط فلو أطلنا فتحة الكاف في (كَتَبَ) تصير الكلمة (كاتَبَ)، وما عداها من صفات فهي مشتركة بينهما، واعتبار أصوات العلة أحرفًا فهذا يعني أنها ساكنة، وهذا لا يتفق مع نطقها ومعطيات علم الأصوات، فنحن عندما ننطق صوت العلة لا ننطق في الحقيقة سوى حركة طويلة وليس سكون، فالسكون قطع لمجرى الهواء وبالتالي يتوقف الصوت بإدراك السمع، ولا يحدث هذا مع صوت العلة، كما أن سبق كل صوت من أصوات العلة الثلاثة بحركة من جنسها فيها مخالفة للواقع النطقي لها؛ لأن صوت العلة ما هو إلا تتابع حركتين (فتحة طويلة، ضمة طويلة، كسرة طويلة) فكيف تسبق الحركة القصيرة حركة طويلة؟

ومما عيب على القدماء هو معالجتهم أصوات العلة علاجًا سطحيًا، فجعلوها تابعة للأصوات الساكنة لا تستقل بنفسها في النطق تماما كاستقلال الأصوات الساكنة، وأرجعوا ذلك إلى تأثير الكتابة العربية التي لا ترمز إلى الحركات أو أصوات العلة القصيرة في بنية الكلمة، وإنما توضع رموزها في الخط فوق الحرف أو تحته، فتوهموا لذلك أنها تابعة للحرف، وليست رمزًا لصوت مستقل تمام الاستقلال لا يقل في شأنه عن رمز الحرف للأصوات الساكنة[٢٢]، ولهذا يقرّ شاهين أنَّ "الدراسات الحديثة تقرر استقلال كل من الصامت والحركة بحيث يمكن أداء أحدهما مستقلًا عن الآخر على نحو من التجريد الكامل، وعلى ذلك فلا بد من احترام وجود الحركة في أي نظام للكتابة يراد به تصوير الحقيقة العلمية كما هي"[٢٣].

ووفقًا لما سبق فقد اعتبر المحدثون الواو والياء اللينتين حرفا علة من مثل (قوْم وبيْت)، أما الألف والواو والياء المدية فهم حركات طويلات، يقول عبد القادر عبد الجليل: " هذا الاضطراب والخلط رافق جانبًا من النظرية الصرفية العربية بسبب الإخفاق في حروف العلّة، حين عدّوها ثلاثة، وهي في حقيقتها اثنان (الواو والياء) باعتبارهما نصف حركة، نصف صامت. لأن صوت الألف هو صائت طويل لا يمتلك إلا جزءا من سمات الواو والياء"[٢٤]، وبذلك يفصل المحدثون الواو والياء اللينتين عن سائر حروف المد، ويلحقونها من حيث النوع بالواو والياء المتحركتين، مستندين بذلك إلى فروق أساسية بين حروف المد من ناحية، والواو والياء اللينتين أو المتحركتين من ناحية أخرى، فحروف المد لا يصاحب نطقها أي احتكاك أو اعتراض لمجرى الهواء، ولا تفتتح المقاطع ولا تغلقها، ويسمى المقطع المنتهي بها مفتوحًا ولا تكون من حروف المادة الأصلية، أما الواو والياء اللينتان أو المتحركتان فيرافق نطقها احتكاك ما وتفتتحان المقاطع وتغلقانها، فالواو المتحركة في (وقف) تفتتح مقطعًا، والواو الساكنة في (موقف) تغلق مقطعًا، ولذلك فهما يقعان موقعًا فريدًا في النظام الصوتي العربي، فيصح أن نطلق عليهما لا تساع مخرجهما أشباه الحركات أو الصوائت، وأن نطلق عليهما أشباه الصحاح أو الصوامت، وهذا التصور الذي أقروه ينعكس كما سنرى على تفسير ظواهر الحذف في بنية الكلمة.

ثانيًا/ التعليل الصوتي لحذف القاعدة:

٢-١- حذف قاعدة من الفعل الأجوف:

ما استقر عليه الصرفيون في معالجتهم لظاهرة إعلال الواو والياء في الفعل الأجوف كما في (قامَ من قَوَم)، و(باعَ من بيَعَ)، و(خافَ من خوِف) أنهما قلبتا إلى ألف لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، يقول ابن جني: "وإنما كان الأصل في :قام قوم، وفي :خاف خوف، وفي : طال طول، وفي :باع بيع، وفي :هاب هيب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوَّغها أيضا انفتاح ما قبلها فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو :قام وباع"[٢٥]، فمرد العلة هنا هو كراهة اجتماع ثلاث حركات متشابهات وهي (فتحة الفاء والعين التي هي واو أو ياء وحركتها).

أما التفسير الصوتي الحديث يرى أن هذه القاعدة لا تعبر عن حقيقة التصرف الصوتي في عناصر الكلمة؛ لأنها تفترض أن للواو أو الياء وجودًا منفصلًا عن الحركة بعدها وقبلها، وهو خطأ من الناحية الصوتية؛ لأنهما ليسا سوى انزلاق بين هذه الحركات متمثل في نصف حركة[٢٦]، ومن منطلق هذا فإن التغيير الحاصل في الأجوف الثلاثي هو سقوط الواو أو الياء وهما يمثلان قاعدة المقطع الثاني (ق ـــ / و ـــ / ل ـــ)، بسبب ضعفهما الناشئ عن وقوعهما بين حركتين، يقول تمام حسان: "يمكن القول أن أضعف ما يكون الحرف إنما يكون وسطًا بين حركتين"[٢٧]، فحذف الصوت الانزلاقي المحصور بين حركتين يعمل على إزالة التوتر الذي يمثله هذا الصوت، ويقصد بالصوت الانزلاقي صوتي الواو والياء في الصيغة الأصلية للأجوف، فحذفه يسهل النطق إذ يسمح بالتقاء حركتين متماثلتين، فيتشكل منهما صوت المد[٢٨]، يقول هنري فليش: "إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن تلاحظ ضعف

الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوتين، إذ أنهما ينحوان نحو الاختفاء، وهي قاعدة ذات تأثير في إدراك التغيرات الصرفية في الأفعال التي يكون ثاني أصولها أو ثالثها واوًا أو ياءً"[٢٩].

والتقسيم المقطعي للنماذج الثلاثة من الأجوف (ص ح / ص ح / ص ح) هو:

قَوَلَ/ ق ـَ / و ـَ / ل ـَ (تسقط قاعدة المقطع الثاني (الواو)).

ق ـَ ـَ / ل ـَ (تلتقي الفتحتان).

بَيَع/ ب ـَ / ي ـَ / ع ـَ (تسقط قاعدة المقطع الثاني (الياء)).

ب ـَ ـَ / ع ـَ (تلتقي الفتحتان).

خَوِفَ/ خ ـَ / و ـِ / ف ـَ يسقط مقطع الواو وحركتها(و ـِ) لأن وجود إحداهما يسبب ازدواجًا غير مألوف في هذه الصيغة.

خ ـَ ـَ / ف ـَ (ثم تطول فتحة الخاء طردًا للباب).

حذف قاعدة من مضارع فعل المثال الواوي:

تُحذف الواو من مضارع الثلاثي المثال إذا كانت فاؤه واوًا، كما في مثل (يعِد) من (يوعِد) و(يزِن) من (يوزِن)؛ لوقوع الواو بين ياء وكسرة، واجتماعهما بهذه الصورة (يَ و عِ) مستثقل في الكلام العربي، فـ"للواو خصائص الضمة الخلفية وهو ما يجعلها منافرة للكسرة لذلك تسقط الواو فتخف الصيغة"[٣٠]، وهو ذات التعليل عند الصرفيين القدماء يقول الرضي: "وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه، وذلك كوقوع الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كما في يعد، أو مقدَّرة كما في يضع ويسع، فحذف الواو

لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداهما في الأخرى كما أمكن في طى، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو، والكسرة بعض الياء، ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في يوعد مضارع أوعد، وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما، مع أن الياء علامة المضارعة، وأن الثقل حصل من الواو، لكونها الثانية ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تعد وأعد ونعد، طردا للباب"[٣١]، وهذا التفسير لسقوط الواو هو في عموم رأي البصريين، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الواو في مثل (يعد) و (يزن) حذفت للتفريق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، وأن التعدي صار عوضًا عن الواو، أي أن السبب دلالي لا صوتي كما يرى البصريون[٣٢]، وهذا الكلام مردود لأسباب أهمها ورود سقوط الواو من غير المتعدي نحو: كفَّ يكفُّ ووجب يجِبُ.

وفي سياق التعليل الدلالي لحذف الواو يرى الطيب البكوش أن علة سقوط الواو وظيفية تمييزية بين المثال الواوي والمثال اليائي؛ لأن الحركة المزدوجة (ـَـ ي) ليست أخف من الحركة المزدوجة (ـَـ و) بل إنها قد تكون أثقل، ولكن كثرة الاستعمال للمثال الواوي وتفوقه في التصريف جعل الميل إلى سقوطه دون الياء[٣٣]، ولم يجد كلام البكوش قبولًا لدى سعيد الشواهنة الذي جعل ثقل نطق اجتماع الفتحة والواو في المثال الواوي وخفة النطق للمثال اليائي سببًا في سقوط الواو دون الياء، فالنطق بالفتحة والواو يوجب انتقالًا صعبًا مصحوبًا باستدارة الشفتين[٣٤].

أما الشايب فيرى أن سقوط الواو إنما كان في الأمر أولًا ثم قيس المضارع عليه، يقول: "وفي الحقيقة إننا لا نجد مسوغًا صوتيًا لسقوط الواو من مثل(يَوعِدُ) أي من المضارع، ولكننا إذا ما تركنا المضارع جانبًا وتأملنا الأمر منه فإننا حينئذ سنضع أيدينا على السبب الحقيقي لسقوط الواو في الأمر، ففي الأمر من المثال مطلقًا تتخلق سياقات صوتية مرفوضة عربيًا ألبتة، في صيغة الأمر وحدها نجد المسوغ الحقيقي

لسقوط الواو، وهذا يعني أن الواو من وجهة نظرنا إنما تسقط أولًا من فعل ثم يأتي القياس فيعمم الحكم هذا على المضارع والمصدر"[٣٥]، ولا شك بأن كلامه لا يصح؛ لأن ثوابت اللغة تقرر أن صيغ الأمر إنما تُبنى قياسًا على المضارع، جاء لابن يعيش في بيان صوغ الأمر "وأما صيغته فمن لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارع"[٣٦]، وفي موضع أكثر وضوحًا يقول الزمخشري: "وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالفه بصيغته إلا أنْ تنزع الزائدة فيقول في يضعُ ضعْ، وفي تُضارِبُ ضارِبْ، وفي تُدحرِجُ دحرِجْ، ونحوهما مما أوّله متحّرك فإن سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل، فيقول في تضربُ اضربْ، وفي تنطلقُ انطلقْ ...." [٣٧].

ووفقًا لماورد فإن التعليل الصوتي لسقوط الواو في مثل هذا السياق هو تشكُّل المثلث الصوتي المكون من قاعدتين بينهما قمة (ي ـَـ و) في بداية الكلمة، فتشكُّل الواو والياء بهذه الصورة في أول الكلمة يعد ثقلًا يجب التخلص منه، فعُمد إلى التخلص من القاعدة الثانية للمقطع الأول (الواو) كونها الجزء الأضعف في هذا التشكيل، فتحوَّل المقطع من متوسط مغلق (ص ح ص) إلى مقطع قصير (ص ح) / (ي ـَـ).

ي ـَـ و / ع ـِـ / د ـُـ ⟵ ي ـَـ / ع ـِـ / د ـُـ

ص ح ص / ص ح / ص ح ⟵ ص ح / ص ح / ص ح

وما يدل على ذلك أن العرب لم تحذف الواو في مثل (يوقِن ويوعد) مضارع (أيقن وأوعد) على الرغم من أنها واقعة بين ياء وكسر، وذلك لأن التشكيل الصوتي لا ينضوي على حركة ثلاثية، فالواو في (يوقن) حركة طويلة لياء المضارعة (ي ـُـ ـُـ)، ولهذا أجيز بقائها ولم تستثقل(٣٨).

ثالثا/ التعليل الصوتي لحذف القمة:

٣-١- الحذف عن طريق تقصير القمة الطويلة:

- **في الأجوف المسند إلى ضمائر متحركة:**

تتصل الضمائر المتحركة بالأفعال، وهي في طبيعتها الصوتية تشكل مقاطع من النمط المفتوح تحتوي على قاعدة وقمة؛ إذ تنتهي بحركة طويلة أو قصيرة وتبتدئ بصامت، وعند إسناد الأفعال إليها تحدث تغييرًا على المستوى المقطعي لها، وتركيبها المقطعي:

- تاء الفاعل: تـَـــ / تـُـــ / تـِـــ
- نا الفاعلين: نـَـــ نـَـــ
- نون النسوة: نـَـــ

ونظام اللغة يقرر أن الأفعال الماضية صحيحة كانت أو معتلة يبنى آخرها على السكون إذا أسندت إلى الضمائر المتحركة، وعلى هذا عالج الصرفيون مسألة إعلال الفعل الأجوف المسند إلى ضمير متحرك بحذف حرف العلة (عين الأجوف) مثل: (قُلتُ، وبِعتُ، وخِفْتُ)؛ منعًا لالتقاء الساكنين وهما: حرف العلة ولام الفعل، وهذا ناتج عن تصورهم أن أصوات العلة تعد ساكنة.

غير أن الواقع الصوتي يفسر هذا الحذف على أنه تقصير للحركة الطويلة التي تشكل قمة المقطع الأول؛ للتخلص من المقطع المديد (ص ح ح ص) وهو من المقاطع المرفوضة في حالة الوصل؛ لأنه " يحتاج إلى كمية كبيرة من تيار الهواء الخارج من الرئتين عند النطق بالصائت الطويل (قمة المقطع) وحيث أنه ينتهي بقاعدة كونه من المقاطع المغلقة فيعني هذا أنه يحتاج إلى بذل جهد كبير من الناطق لإيقاف

اندفاع التيار الهوائي"[٣٩]، يقول بروكلمان: "وفي المقاطع المغلقة لا تتحمل اللغات السامية أصلا إلا الحركات القصيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق فإنها تقصر"[٤٠]، وبتقصير الحركة تصبح الأفعال (قَلتُ، وبَعتُ، وخَفتُ) وهنا تعمد العربية إلى التمييز بينهما عن طريق معرفة أصل عين الأجوف أو حركتها، فما كانت عينه ياء أو محركة بالكسر تكسر فاؤه؛ لأن الكسر والياء متجانسان كما في (بِعتُ و خِفتُ)، وتُضم فاء ما عدا ذلك كم في (قُلتُ وقُمتُ)، وينطبق هذا التفسير الصوتي على حالات جزم الفعل الأجوف أو صوغ الأمر منه نحو: لم يقُمْ/ قُم ؛ لأنها تتدرج ضمن سياق صوتي واحد.

قام + تُ: ق ـَـ ـَـ م + ت ـُـ (يتم تقصير قمة المقطع الأول (المديد).

ق ـَـ م + ت ـُـ ويتحول إلى مقطع متوسط مغلق.

ق ـُـ م + ت ـُـ وتبعًا لأن أصل العين في قام (الواو) تضم القاف (قاعدة المقطع الأول).

باع + تُ: ب ـَـ ـَـ ع + ت ـُـ يتم تقصير قمة المقطع الأول (المديد).

ب ـَـ ع + ت ـُـ ويتحول إلى مقطع متوسط مغلق.

ب ـِـ ع + ت ـُـ وتبعًا لأن أصل العين في باع (الياء) تكسر الباء (قاعدة المقطع الأول).

خاف+ تُ: خ ـَـ ـَـ ف + ت ـُـ يتم تقصير قمة المقطع الأول (المديد).

خ ـَـ ف + ت ـُـ ويتحول إلى مقطع متوسط مغلق.

خ ـِـ ف + ت ـُـ وتبعًا لأن حركة العين في خاف (الكسر) تكسر الخاء (قاعدة المقطع الأول).

- **في الاسم المقصور عند الجمع المذكر السالم:**

ينتهي الاسم المقصور بألف مدية ودخول لاصقتي الجمع المذكر (ـُـ ـُـ ن) أو (ـِـ ـِـ ن) يؤدي إلى تتابع حركي مرفوض لغويًا، وهذا ما أسماه الصرفيون التقاء ساكنين، ونظرًا لهذا يرون وجوب حذف ألف المقصور، ويبقى ما قبل الألف مفتوحًا دلالة عليه، يقول سيبويه: "اعلم أنَّك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل الألف على حالها، وإنما حذفت لأنه لا يلتقي ساكنان، ولم يحركا كراهية الياءين مع الكسرة والياء مع الضمة والواو حيث كانت معتلة"[٤١]، فتقول في: مصطفى (مصطفَوْن، ومصطفَين)، وفي مبتغى (مبتغَون، ومبتغَين).

في حين أن التفسير الصوتي يقرر أن ما حدث في المقصور عند جمعه إنما هو تقصير قمة المقطع الثالث من الكلمة؛ لأن جمع المقصور بالواو المدية والنون أو الياء المدية والنون يؤدي على تتابع أربع حركات وهذا مرفوض مقطعيًا، يقول شاهين: "فإذا كان الاسم منتهيًا بفتحة طويلة نشأ عن إلحاق الضمة الطويلة بها توالي أربع حركات قصار، أو حركتان طويلتان فيخفف من طول الفتحة لتصبح قصيرة، وينشأ عن التقائها بالضمة الطويلة انزلاق في صورة واو، فيقال: مصطفَون، كما يحدث انزلاق بين هذه الفتحة الطويلة وعلامة الجمع المنصوب وهي الكسرة الطويلة فتختصر الفتحة إلى قصيرة، وينطق الانزلاق بين الفتحة والكسرة في صورة ياء، فيقال: مصطفَين"[٤٢]، ويفسره عبد القادر عبد الجليل بأنه نوع من المخالفة بين أصوات المد بصوت شبه الحركة (واو أو ياء)، قائلًا: "ولما كان المقطع الرابع يتألف من نواة مضعفة، ابتداءً متلوة بصامت ومسبوق بمقطع متوسط مفتوح، أدى ذلك إلى توالي صائتين طويلين، وحقيقتها أربع صوائت قصيرة وكان لابد من إجراء تخفيض في كميتها الصوتية، حيث

تحولت الصوائت القصيرة الأربع إلى صوت مركب واحد (aw) تيسيرًا للنطق"[٤٣]، ويجري تركيبها المقطعي كما يلي:

مصطفى + ون: م ـُـ ص / ط ـَـ / ف (ـَـ ـَـ + ـُـ ـُـ) ن

وكما يظهر تلتقي أربع حركات (حركتان طويلتان).

م ـُـ ص/ ط ـَـ / ف (ـَـ + ـُـ ـُـ) ن

تم تقصير قمة المقطع الثالث، وبالتالي يتحول المقطع من متوسط مفتوح إلى قصير مفتوح.

م ـُـ ص/ ط ـَـ / ف ـَـ / و ـَـ ن

حدث انزلاق بين الفتحة والضمة الطويلة في صورة واو (شبه حركة) لينسجم النسيج المقطعي.

مصطفى + ين: م ـُـ ص / ط ـَـ/ ف(ـَـ ـَـ + ـِـ ـِـ) ن

وكما يظهر تلتقي أربع حركات (حركتان طويلتان).

م ـُـ ص/ ط ـَـ / ف (ـَـ + ـِـ ـِـ) ن

تم تقصير قمة المقطع الثالث، وبالتالي يتحول المقطع من متوسط مفتوح إلى قصير مفتوح.

م ـُـ ص/ ط ـَـ / ف ـَـ / ي ـَـ ن

حدث انزلاق بين الفتحة والكسرة الطويلة في صورة ياء (شبه حركة) لينسجم النسيج المقطعي.

٣-٢- حذف قمة الاسم المنقوص عند الجمع المذكر السالم:

علل الصرفيون أيضًا حذف ياء المنقوص عند جمعه الجمع المذكر السالم للتخلص من التقاء الساكنين وهما ياء المنقوص المدية وواو أو ياء الجمع، يقول الاستراباذي: "والمنقوص تحذف ياؤه، وذلك لأنها تنضم قبل الواو، وتنكسر قبل الياء، والضم والكسر: مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا، كما في: جاءني القاضي ومررت بالقاضي، وهذه الياء مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما، فالتقى ساكنان، فحذف أولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين أولهما حرف مد، فضم ما قبل الواو، لمناسبتها للضمة كما في الصحيح، ولو أبقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها، لتعسر النطق بها، ولو قلبت الواو ياء، لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر"(٤٤).

أما التفسير الصوتي فيرى أنه لا يوجد ساكنان هنا، وإنما تتابع حركي مرفوض مقطعيًا، وهو كسرة طويلة وضمة طويلة في حالة الرفع، وكسرتين طويلتين في حالتي النصب أو الجر، مما يستدعي حذف قمة المقطع الثاني (الكسرة الطويلة الأولى)، وهذا ما عبَّر عنه شاهين بقوله: "في مثل القاضي فإن إلحاق الضمة الطويلة والنون به ينشأ عنه التقاء حركات متنافرة، هي الأمامية الضيقة (الكسرة)، والخلفية الضيقة (الضمة)، فتسقط الكسرة وتبقى الضمة، فيقال في القاضيون (القاضون)، وعند إلحاق علامة جمع المنصوب وهي الكسرة الطويلة والنون، تلتقي كسرتان طويلتان فيكتفى بإحداهما، وهي كسرة الجمع، وتسقط الأولى وهي نهاية المنقوص، فيقال: في القاضيين

(القاضين)"[٤٥]، وتركيبها المقطعي كالتالي:

قاضي+ ون : ق ـَـ ـَـ / ض (ـِـ ـِـ / + ـُـ ـُـ) ن

تلتقي حركتان طويلتان وهذا مرفوض، فيتم حذف قمة المقطع الثاني.

ق ـَـ ـَـ / ض ـُـ ـُـ ن

وتشكل قاعدة المقطع الثاني مع لاحقة الجمع مقطع مغلق وقفًا.

قاضي+ ين: ق ـَـ ـَـ / ض(ـِـ ـِـ / + ـِـ ـِـ) ن

تلتقي حركتان طويلتان وهذا مرفوض، فيتم حذف قمة المقطع الثاني.

ق ـَـ ـَـ / ض ـِـ ـِـ ن

وتشكل قاعدة المقطع الثاني مع لاحقة الجمع مقطع مغلق وقفًا.

رابعًا/ التعليل الصوتي لحذف المقطع:

٤-١- حذف مقطع من مضارع الفعل المزيد(أفعلَ):

عندما يكون الماضي المزيد على زنة (أفعلَ) وجب حذف همزة من مضارعه، نحو: أُكرِمُ ، يُكرمُ، نكرمُ، تُكرم، والأصل فيها: أُأكرمُ، يُؤكرِمُ، نؤكرِمُ، تؤكرِمُ، وقد عللوا الحذف الواقع فيهن جميعًا بحملهن على المضارع المتكلم (أكْرمُ) التي حذفت إحدى همزتيها تخفيفًا بسبب كراهة اللغة توالي الأمثال(الهمزتين)، وليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا[٤٦]،وعمم ذلك على بقية حروف المضارعة وإن لم يلتقي فيها همزتان " ولكنهم أرادوا المماثلة وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم"[٤٧]، ولأن العربية كما يقول ابن جني: "تؤثر التجانس والتشابه، وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت قوة عنايتها بهذا الشأن...ومن ذلك حملهم حروف المضارعة على بعضها"[٤٨]، ومن باب حمل الفرع على الأصل يجري حذف الهمزة من اسمي الفاعل والمفعول من الفعل المزيد بالهمزة (أفعل)، لأنهما فرعان من المضارع، فنقول: (مُكرِم و مُكرَم) بدلا من (مُؤكرِم و مُؤكرَم) يقول الثمانيني: " ولما حذفوها في الفعل المضارع حذفوها في اسم الفاعل والمفعول لانهما مشتقان منه، فقالوا: مُكرِم وأصلهما: مُؤكرِم"[٤٩].

والذي يظهر لنا أن الحذف هنا لم يشمل الهمزة فقط وإنما شمل الهمزة وحركتها، أي أن المحذوف يشكل مقطعًا كاملًا من بنية الكلمة من النمط القصير (ص ح)، مكون من قاعدة وقمة، ونظرًا للوظيفة اللغوية التي تؤديها همزة المضارعة وضمتها في دلالتها على المتكلم الآني فقد تم حذف الهمزة الثانية وفتحتها، وهذا يرجع على اكتفاء السياق بواحد من المقطعين إذا كانت صوامتهما متماثلة، يقول بروكلمان: "إذا توالى مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جدًا الواحد بعد الآخر في أول الكلمة فإنه يكتفى بواحد منها بسبب الارتباط الذهني بينهما"[٥٠]، والتزام العربية

حذف إحدى الهمزتين راجع إلى ثقل تتابعهما، ثم توقف قانون الاقتصاد في الجهد، وجاء دور القياس الذي عمم هذا الحذف على جميع الصيغ طردًا للباب على وتيرة واحدة على الرغم من أنه لا تلتقي في بقية الأفعال نحو: تكرم ويكرم(٥١)، ولا في اسمي الفاعل والمفعول نحو: مُكرِم ومُكرَم، كما يظهر على النحو التالي:

ء ُـــ + أكرمُ: ء ُـــ / ء َـــ ك / ر ِـــ / م ُـــ

وهنا يظهر الناشئ من التقاء همزتين.

ء ُـــ / ك / ر ِـــ / م ُـــ

حذف المقطع القصير (الهمزة وحركتها) من المقطع الثاني.

ء ُـــ ك / ر ِـــ / م ُـــ

انتقلت فاء الكلمة (الكاف) إلى المقطع الأول وبالتالي تحول المقطع إلى متوسط مغلق.

ي ُـــ+ أكرمُ: ي ُـــ/ (ء َـــ) ك/ ر ِـــ/ م ُـــ

تحذف الهمزة وحركتها من المقطع الثاني.

ي ـُـ ك / ر ـِـ / م ـُـ

انتقلت فاء الكلمة (الكاف) إلى المقطع الأول وبالتالي تحول المقطع إلى متوسط مغلق.

م ـُـ + أكرمُ: م ـُـ /(ء ـَـ) ك/ ر ـِـ/ م ـُـ ن

تحذف الهمزة وحركتها من المقطع الثاني.

م ـُـ ك / ر ـِـ / م ـُـ ن

انتقلت فاء الكلمة (الكاف) إلى المقطع الأول وبالتالي تحول المقطع إلى متوسط مغلق.

٤-٢- حذف مقطع من الاسم المنقوص المنون تنوين رفع أو جر:

يعلل الصرفيون حذف ياء المنقوص عند تنوين الرفع أو الجر لثقلها على الياء، وأصلها في حالة الرفع (قاضيٌ / قاضِيُنْ)، وفي حالة الجر(قاضٍي/ قاضِيِنْ)، فاستُثقلت الضمة والكسرة التي بعد ياء المنقوص مع الكسرة التي قبل ياء المنقوص، فحذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما، وبعد هذا الحذف سكنت الياء فالتقى التنوين والياء مما أوجب حذف الياء لالتقاء الساكنين، يقول سيبويه: "اعلم أن كل شيء كانت لامه ياء أو واوًا ثم كان قبل الواو والياء حرف مكسور أو مضموم فإنها تعتلّ وتحذف في حال التنوين واوًا كانت أو ياءً وتلزمها كسرة قبلها أبدًا ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء"[٥٢]، وأما عن علة حذف الياء دون التنوين؛ فلأن "حذف الياء

أولى من حذف التنوين لوجهين، أحدهما: أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها، وهي الكسرة، بخلاف التنوين فإنه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى، والثاني: ان التنوين دخل لمعنى وهو الصرف، وأما الياء فليست كذلك، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى"(٥٣)، ويعني هذا أن الحذف في تصور القدماء يكون على مرحلتين، الأولى: حذف الحركة التي بعد الياء للثقل، والثانية: حذف الياء التي قبل نون التنوين الساكنة منعًا لالتقاء الساكنين.

وهذا التفسير لا ينسجم وطبيعة الواقع اللغوي المنطوق، إذ يرى البكوش أن الحذف يكون للياء، ومن ثم يتم إدغام حركة التنوين مع حركة العين، يقول: "في صيغة اسم الفاعل تسبق الياء بكسرة فتسقط، وتدغم حركة الإعراب إذا كانت ضمة أو كسرة في كسرة العين، مثلما يقع ذلك في الواو ايضًا فتصبح كسرة طويلة (القاضيُ- القاضي) وإذا أضفنا التنوين في التنكير أصبحت الكسرة الطويلة في مقطع منغلق فتقصر (قاضين – قاضن – قاضٍ)، أما إذا كانت الياء مفتوحة فإنها تثبت: قاضيًا"(٥٤)، والذي أراه أن هذا التفسير غير صحيح، لأنه يفترض أن الإدغام يحصل بين الحركات وهذا بعيد عن واقع ونظام اللغة.

ويفسر الشايب ما حدث في الاسم المنقوص المنون على أساس ظاهرة الوقف، بقوله: "ويمكننا أن نفسر تشكل اسم الفاعل من الناقص على أساس واحد، أيًّا كانت الحركة الإعرابية، وذلك على أساس الوقف، فمن المعروف أن الوقف على المنصوب المنوَّن حسب الطريقة المشهورة عن العرب تتم عن طريق إسقاط التنوين وحده، وتعوض منه بمدّ الفتحة، هكذا:

قاضيًا ← بالوقف ← قاضيا.

وأما الوقف على المنون المرفوع والمجرور فيتم بإسقاط التنوين والضمة والكسرة السابقتين للتنوين، هكذا:

قاضيٌ / قاضيٍ ← بالوقف ← قاضي.

بيد أنه بإسقاط التنوين والحركة السابقة له ينشأ مزدوج هابط مرفوض عربيًا هو المزدوج (اِي) وبشكل تلقائي يخالف بين عنصريه عن طريق إسقاط الصامت، أي الياء ومد الحركة تعويضًا، وبذلك يصبح الوقف عليها: (قاضي) في حالتي الرفع والجر.... وفي الوصل نعيد إليه التنوين الذي هو في حقيقته نون ساكنة، فيتشكل مقطع مديد من النوع (ص ح ح ص) وهو مرفوض عربيًا على هذه الصورة، فتتخلص منه العربية بشكل تلقائي عن طريق تقصير الحركة، ومن ثم نحصل على: قاضيًا وقاضٍ في حالة الرفع والجر"[٥٥] ولا يخفى ما في تفسير الشايب من افتراضات غير موجودة مطلقًا في اللغة، فضلًا عن كثرة تخريجاته التي يصعب إقامة الدليل على صحتها.

ولعل ما أراه هنا هو حذف الياء مع حركة التنوين، فالمنقوص عند تنوينه تنوين الرفع أو الجر يتكون مزدوج صوتي مكون من الياء والضمة (ي ـُـ) أو الياء والكسرة (ي ـِـ)، مما ينتج عنه ثقلًا مكروه، فيتم حذف هذا المزدوج، ويشكل نون التنوين مع العين وحركتها مقطعًا متوسطًا مغلقًا، يقول جان كانتينو: "حذف الحركة المزدوجة يؤدي إلى أن تتصل عين الكلمة مع التنوين"[٥٦] كما يلي:

قاضيٌ : ق ـَـ ـَـ / ض ـِـ / (ي ـُـ) ن

يسقط مقطع الياء وحركتها (حركة تنوين الرفع).

ق ـَـ ـَـ / ض ـِـ / ن

تتصل نون التنوين بمقطع العين وحركتها.

ق ـَـ ـَـ/ ض ـِـ ن = قاضٍ.

قاضيٌ: ق ـَـ ـَـ / ض ـِـ/ (ي ـِـ) ن

يسقط مقطع الياء وحركتها (حركة تنوين الجر).

ق ـَـ ـَـ / ض ـِـ / ن

تتصل نون التنوين بمقطع العين وحركتها.

ق ـَـ ـَـ/ ض ـِـ ن = قاضٍ.

الخاتمة:

انتهت الدراسة إلى أنَّ ما بين التعليل الصرفي التراثي والتعليل الصوتي الحديث من اختلاف في بعض مسائل الحذف ربما يرجع في كثير منها إلى اعتماد الدراسات اللغوية الحديثة على نتائج التحليل الصوتي في دراستها للصرف، في حين أن الصرفيين كانوا يؤسسون قواعدهم على المكتوب من الكلمات، ومن خلال استقراء ما أمكن من مسائل الحذف في أصوات العلة وبيان جوانب تعليلها الصوتي خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، وهي:

- الحذف في اللغة سواء أكان لقمة أو قاعدة أو مقطع إنما يتم في كثير من أحواله طلبًا للخفة، وعلة طلب الخفة إجمالًا هو كثرة ورود الصوائت الطويلة والقصيرة في السياقات الصوتية.
- كثير من تعليلات الصرفيين القدماء لحالات الإعلال بالحذف إنما تُبنى على نظرتهم إلى أصوات المد (الصوائت الطويلة) التي عدوها ساكنة، وهو ما عبروا عنه بـ (التقاء الساكنين).
- يعمل سقوط الصوت الانزلاقي المحصور بين حركتين متماثلتين على إزالة التوتر والتخفيف من الثقل الناشئ منه في الصيغة، كما يظهر في سقوط أصل عين الأجوف (الواو أو الياء).
- يمثل تشكُل الياء والفتحة والواو (يَ ـــَ و) في بداية الصيغة موضع ثقل يجب التخلص منه بحذف الواو (القاعدة الثانية للمقطع)، كما في مضارع فعل المثال الواوي.
- يُفسَّر الحذف في الفعل الأجوف المسند إلى ضمير متحرك على أنه تقصير للقمة الطويلة، للتخلص من المقطع المديد المرفوض في حالة الوصل.
- توالي حركتين طويلتين في بنية الكلمة مرفوض مقطعيًا، لذا يعمد نظام اللغة إلى تقصير أولهما كما في جمع المقصور جمعًا مذكرًا سالمًا، أو حذفها كما في جمع الاسم المنقوص جمعًا مذكرًا سالمًا.
- ينشأ عن تتابع مقطعين قاعدتهما همزة ثقل في بنية الكلمة، ومن هنا يكتفى بمقطع واحد منهما لدلالة الارتباط الذهني على المحذوف، كما في مضارع المزيد بالهمزة.

الهوامش

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ع ل ل)، ج١١ ص٤٦٨.

(٢) التعريفات، الجرجاني، ص١٥٤.

(٣) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، التهانوي، ج٢، ص١٢٠٦.

(٤) من أهم مؤلفاتهم في تلك المرحلة: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، الأصول في النحو لابن السرَّاج، الإيضاح في علل النحو للزجاجي.

(٥) التعليل في الدراسات الصوتية، عزة الغامدي، ص١١-١٢.

(٦) البحث اللغوي، محمود فهمي حجازي، ص١٦.

(٧) التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الأصوات الحديث، عادل نذير الحساني، ص٣٢-٣٣.

(٨) التعليل الصرفي والصوتي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رعد هاشم عبود، ص٢٧.

(٩) أبو البقاء العكبري صرفيًا، مجيد خير الله راهي، ص٧١-٩١.

(١٠) التعليل الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، أحمد العاني، ص١٨٦.

(١١) من مظاهر إعادة تشكيل بنية الكلمة بالهمزة وأحرف العلة، عمرو خاطر وهدان، ص١٤٦.

(١٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي الشايب، ص٢٠-٢١.

(١٣) والحذف الذي يعتري البنية إما أن يكون قياسيًا وهو ما كان لعلة تصريفية صوتية كالتقاء الساكنين او الاستثقال وغيرها، وغير قياسي هو ما يكون لغير علة تصريفية.

(١٤) شرح الشافية، الرضي الاستراباذي، ج٣، ص٦٦.

(١٥) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص٢٩٨.

(١٦) علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه، شيماء المالكي، ص١٩.

(١٧) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص٢٢٤.

-(١٨) أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ص٩٦.

(١٩) هذا التصنيف مستمد ومُستفاد من دراستي الباحث: عادل نذير بيري الحساني وهما: التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الأصوات الحديث، والتعليل الصوتي لمظاهر الإعلال في المقتضب.

(٢٠) شرح الشافية، مرجع سابق ج٣ ص٦٧.

(٢١) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص١٩.

(٢٢) فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص٣٩٧.

(٢٣) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ص ٣٥.

(٢٤) علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص٢٢٤.

(٢٥) سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، ج١، ص٣٧.

(٢٦) المنهج الصوتي للبنية العربية، مرجع سابق، ص٨٤.

(٢٧) اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص٣٠٢.

(٢٨) علم الأصوات النحوي، سمير إستيتة، ص٥٩٨.

(٢٩) العربية الفصحى دراسات في البناء اللغوي، هنري فليش، ص٥٥.

(٣٠) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ص١٢٨.

(٣١) شرح الشافية، مرجع سابق، ج٣ ص٨٨-٨٩.

(٣٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج٢ ص٦٤٤.

(٣٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٣٤) قواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد الشواهنة، ص١٤٦.

(٣٥) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مرجع سابق، ص٣٠.

-(٣٦) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ص ٢٨٩.

(٣٧)- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص ٣٣٩.

(٣٨) أثر التشكيل الصوتي في ترجيح التعليل الصرفي، كاطع جار الله وكاظم عجيل، ص١٠٣٩.

(٣٩) أثر التشكيل الصوتي في ترجيح التعليل الصرفي، مرجع سابق ص١٠٣٧.

(٤٠) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ص٤٣.

(٤١) الكتاب، سيبويه، ج٣ ص٣٩٠.

(٤٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، مرجع سابق، ص١٣٠.

(٤٣) علم الصرف الصوتي، مرجع سابق، ص٣٧٧.

(٤٤) شرح الشافية، مرجع سابق، ج٣ ص٣٧٠.

(٤٥) المنهج الصوتي للبنية العربية، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٤٦) الكتاب، مرجع سابق ج٣ ص٥٤٩.

(٤٧) المنصف، ج١ ص١٩٢.

(٤٨) الخصائص، ج١ ص١١١.

(٤٩) شرح التصريف، الثمانيني، ص٣٨١.

(٥٠) فقه اللغات السامية، مرجع سابق، ص٧٩.

(٥١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص٣٠١.

(٥٢) الكتاب، مرجع سابق، ج٣ ص٣٠٨.

(٥٣) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص٥٥.

(٥٤) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مرجع سابق، ص٧٢.

(٥٥) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مرجع سابق، ص٧١-٧٣.

(٥٦) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ص١٩٧.

قائمة المصادر والمراجع

- الاستراباذي، رضي الدين (١٩٨٢م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية.
- استيتية، سمير شريف (٢٠١٢م)، علم الأصوات النحوي، ط١، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين (٢٠٠٦م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، بيروت: المكتبة العصرية.
- الأنباري، أبو البركات (١٤٢٠هـ)، أسرار العربية، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- أنيس، إبراهيم (٢٠١٣م)، الأصوات اللغوية، ط٣، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.
- أحمد، بونيف (٢٠١٨-٢٠١٩م)، التعليل الصوتي عند ابن جني قراءة في كتابي (الخصائص) و (سر صناعة الإعراب)، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة جيلاس ليابس/ سيدي بلعباس، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها.
- أفندي، حمزة خضير (٢٠١٧م)، الإعلال في الدرس الصوتي الحديث، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع والعشرين، العدد الأول.
- البكوش، الطيب (١٩٩٢م)، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٣، تونس: المطبعة العربية.
- بروكلمان، كارل (١٩٧٧م)، فقه اللغات السامية، تحقيق: رمضان عبد التواب، الرياض: جامعة الرياض.
- التهانوي، محمد بن علي الفاروقي (١٩٩٦م)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- الثمانيني، عمر ثابت (١٩٩٩م)، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم البعيمي، ط١، الرياض: مكتبة رشد.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (١٩٨٣م)، التعريفات، ط١، تحقيق: جماعة من العلماء، بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (١٩٥٤م)، المنصف، ط١ بيروت: دار إحياء التراث القديم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (١٩٥٥م) ، الخصائص، ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (٢٠٠٠م)، سر صناعة الإعراب، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- حجازي، محمود فهمي (١٩٩٤م) ، البحث اللغوي، ط١، القاهرة: مكتبة غريب.
- حسان، تمام (١٩٩٤م)، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء: دار الثقافة.
- الحساني، عادل نذير بيري(٢٠٠٩م)، التعليل الصوتي عن العرب في ضوء علم الصوت الحديث –قراءة في كتاب سيبويه– الطبعة الأولى، بغداد، ديوان الوقف السني.
- الحساني، عادل نذير بيري (٢٠١٢م)، التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال في كتاب المقتضب للمبرد (ت٢٨٥م) قراءة في ضوء علم اللغة الحديث، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد السادس.
- خلف، صيوان خضير(٢٠١٣م)، الإعلال بين التعليلين الصرفي والصوتي، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، المجلد الثامن والثلاثين، العدد الرابع.
- الزاملي، مجيد خير الله راهي (٢٠٠٢م)، أبو البقاء العكبري صرفيًا، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (١٩٩٣م) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط١، بيروت: مكتبة الهلال.
- سيبيويه (١٩٨٣م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة: عالم الكتب.
- شاهين، عد الصبور (١٩٨٠م)، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الشايب، فوزي (٢٠٠٤م)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، إربد: عالم الكتب الحديث.
- الشايب، فوزي (١٩٨٩م)، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون.

- شواهنة، سعيد محمد إسماعيل (٢٠٠٧م)، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر.
- العاني، احمد صفاء عبد العزيز (٢٠١٥م)، التعليل الصرفي للدراسات اللغوية العربية الحديثة، العراق مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الأول، سنة ٢٠١٥م.
- عبد التواب، رمضان (١٩٩٩م)، فصول في فقه العربية، ط٦، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عبد الجليل، عبد القادر (١٩٩٨م)، علم الصرف الصوتي، الأردن: دار أزمنة.
- عبود، رعد هاشم (١٩٩٦م)، التعليل الصرفي والصوتي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير، بغداد: الجامعة المستنصرية.
- الغامدي، عزة سعد (٢٠٠٤م)، التعليل في الدراسات الصوتية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى: كلية اللغة العربية.
- فليش، هنري (١٩٩٦م)، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تحقيق: عبد الصبور شاهين، مصر: مكتبة الشباب.
- كاطع جار الله، وكاظم عجيل (٢٠١٨م)، أثر التشكيل الصوتي في ترجيح التعليل الصرفي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد التاسع والثلاثين.
- كانتينو، جان (١٩٦٦م)، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، تونس: الجامعة التونسية.
- المالكي، شيماء عبد الزهرة نعمان(٢٠٠٨م)، علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه، العراق، جامعة بابل، ط١.
- ابن منظور، جمال الدين الأنصاري (١٤١٤هـ)، لسان العرب، ط٣، بيروت: دار صادر.
- ماريو باي (١٩٩٨م)، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ط٨، القاهرة: عالم الكتب.
- وهدان، عمرو خاطر (٢٠١٧م)، من مظاهر إعادة تشكيل بنية الكلمة بالهمزة وأحرف العلة، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد ١٩، العدد ٤.
- ابن يعيش، موفق الدين بن علي الموصلي (١٤٢٢هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تقديم وفهرسة: إميل بديع يعقوب، ط١، ج٤، بيروت: دار الكتب العلمية.